# اقتصاد الظل - التقدير والقياس والآثار - بالإشارة إلى العالم النامي

# Shadow economy - estimation, measurement and impacts - with reference to the developing world

https://aif-doi.org/AJHSS/107406

د. هايل عبد المولى طشطوش*

*أستاذ مساعد/ كلية إدارة الأعمال

جامعة الشرقية/ سلطنة عُمان

الملخَص:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع هام في الحياة الاقتصادية الإنسانية، ألا وهو الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد غير الرسمي، من خلال التركيز على بعض القضايا في هذا الموضوع والتي شكلت مشكلة الدراسة؛ وهي الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذا النوع من النشاط الاقتصادي مع بيان لأساليب تقدير هذا النوع من الممارسات الاقتصادية.

كما هدفت الدراسة إلى لفت الانتباه لواقع هذا النشاط في بلدان مختارة مع الإشارة إلى الدول العربية خصوصاً والعالم النامي عموماً.

من أجل تحقيق غايات هذه الدراسة استخدمت المنهج الوصفي التحليلي مع توضيح للمنهجيات والأساليب والطرق التي تستخدم لتقدير حجم اقتصاد الظل في الدول والبلدان المختلفة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن اقتصاد الظل؛ ومهما قدم من إيجابيات؛ إلا أنه يبقى نشاط إنساني محفوف بالمخاطر وله آثار سلبية لا يمكن تجاهلها على الاقتصاد الرسمي، وهذا ما أشارت له الدراسة الحالية.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد الظل، الاقتصاد غير الرسمي، مناهج التقدير والقياس، العالم النامي.

**Abstract:**

The study aimed at the championship season on the subject of the study, which is the hidden economy or the informal economy. By focusing on some of the issues in this topic that formed the problem of the study; They are the economic and social effects of this type of economic activity, with a statement of methods for estimating this type of economic practice.

The study aimed to draw attention to the reality of this activity in selected countries, with reference to the Arab countries in particular and the developing world in general.

In order to achieve the objectives of this study, the analytical descriptive approach was used, with an explanation of the methodologies, methods, and methods that are used to estimate the

ISSN : 2410-1818

size of the shadow economy in different countries.

The study concluded that the economy is still and whatever positives it presents, it remains a human activity fraught with dangers and has negative effects that cannot be ignored on the formal economy, and this is indicated by the current study.

**Keywords**: shadow economy, informal economy, estimation and measurement approaches, developing world.

**مقدمة:**

يسعى الإنسان في مسيرة حياته بحثاً عن لقمة العيش إلى اتباع أساليب مختلفة لتوليد وإنتاج ما يسد حاجته ويشبع رغباته، فسعي الإنسان إلى إشباع رغباته وحاجاته بالطرق الطبيعية القائمة على العمل المشروع والمباح والمسموح والمصرح به والمعلن من قبل الجهات الرسمية المسؤولة عن احتساب قيم الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي هو ما يمكن تسميته (الاقتصاد)، فهذا المفهوم هو المفهوم الأكبر والأشمل وأكثر عموميةً، فما هو معنى هذا المفهوم بالتفصيل؟

إن الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يدرس كيفية استخدام الموارد المتاحة لإشباع حاجات ورغبات الإنسان، وهذا يشمل كافة النشاطات المسموحة التي يقوم بها الإنسان وصولاً إلى هذه الحالة، مثل عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك... وغيرها من العمليات، ولكن تبرز في حياة الإنسان الاقتصادية قضايا كثيرة ولعل أهمها ما أمكن تسميته بالمشكلة الاقتصادية والتي تشير إلى الحاجات الكثيرة والمتعددة والمتزايدة والمتغيرة والمتطورة والمتنامية للإنسان مقابل الموارد المحدودة والتي من الصعب عليها أن تقابل هذه الاحتياجات الهائلة لبني الإنسان.

إن هذا السعي في ظل هذه الظروف يدفع الإنسان إلى البحث عن إشباع حاجاته بطرق قد تكون غير مشروعة أو غير مصرح بها أو غير مرئية للجهات الرسمية وهو ما أطلق علية اسم " الاقتصاد الخفي" أو اقتصاد الظل، أو الاقتصاد الأسود... الخ من التسميات التي تشير إلى عدم ظهور نشاطاته إلى العلن.

ومهما كانت التسمية فإن الاقتصاد الخفي يعد من الظواهر المعقدة التي تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابكة مع بعضها والتي تحتاج إلى درجة أكبر من التحليل والإدراك، (أبو لسين، 2006، 39).

إن أهمية وخطورة هذا النوع من الاقتصاد على التنمية بشكل عام؛ يدفعنا إلى سبر أعماق هذا الموضوع لنرى تأثيراته وانعكاساته على التنمية بشكل عام في جوانبها المتعددة؛ الاقتصادية والاجتماعية؛ وتأثيره على استدامة عناصر التنمية بشكل عام.

ISSN : 2410-1818

- **أهمية البحث:**

تبرز أهمية هذا البحث من خلال الجوانب التالية:

- ✓ تزايد انتشار هذا النوع من النشاط الاقتصادي على نطاق واسع في أرجاء المعمورة.
- ✓ تزايد انتشار دوافعه ومسبباته كالحروب والمجاعات والتشرد وانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الأسباب.
- ✓ الاهتمام الكبير من قبل الجهات الرسمية في دول العالم بهذا النوع من الاقتصاد وتأثيراته السلبية على الاقتصاد الرسمي.

- **مشكلة البحث وتساؤلاته.**

تزايدت في الآونة الأخيرة الظواهر الاقتصادية السلبية التي تمثل أشكالاً وأنواعاً مختلفة من الفساد، ولعل من أبرزها؛ اقتصاد الظل وما له من انعكاسات سلبية على النشاطات الاقتصادية الرسمية، وكذلك تأثيراته على التنمية المستدامة وتدمير بنيتها وأساساتها؛ لأن غايته النهائية هي الكسب غير المشروع بأي شكل من الأشكال، من أجل ذلك سوف تعمل هذه الدراسة على الإجابة على التساؤلات التالية:

- ✓ ما هو اقتصاد الظل، تعريفه ومكوناته وأشكاله؟
- ✓ ما هي الآثار التي يتركها اقتصاد الظل على التنمية بشكل عام؟
- ✓ ما هي دوافعه؛ ومسبباته؛ ومجالاته؟
- ✓ ما هي طرق تقدير وقياس اقتصاد الظل؟

**فرضية البحث:**

تفترض هذه الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين اقتصاد الظل وبين مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام، وستعمل هذه الدراسة على اختبار صحة هذه الفرضية من عدمها من خلال الوصف التحليلي لهذا الموضوع مع الإشارة إلى حجم اقتصاد الظل بالأرقام وخاصة في بعض دول العالم النامي.

- **أهداف البحث:**

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف والغايات الآتية:

- ✓ توضيح وتفصيل وبيان ظاهرة اقتصاد الظل من حيث المظهر والجوهر.
- ✓ التعرف على ظاهرة اقتصاد الظل بشكل مفصل مما يساعد على مكافحته وتجنبه باعتباره شكل من أشكال الفساد.

ISSN : 2410-1818

- ✓ التعرف على تأثير اقتصاد الظل على التنمية مما يساعد على تحصين مقومات التنمية من التأثر بمسبباته.
- ✓ توضيح وبيان طرق تقدير وقياس اقتصاد الظل.

- **الدراسات السابقة.**
- **دراسة: الحربي، (2021) الاقتصاد الخفي مفهومه وأشكاله وآثاره.**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان وتوضيح مفهوم الاقتصاد الخفي وبيان أشكاله وآثاره، كما وأشارت إلى أنه ظاهرة قديمة لم يبدأ الاهتمام بها إلا في الآونة الأخيرة، ووضحت الدراسة أن الاقتصاد الخفي يشمل كافة الأنشطة المولّدة للدخول التي لا تسجل ضمن الإحصاءات الرسمية للدخل، وتختلف أشكاله ومكوناته من دولة إلى أخرى، وأن حجم الاقتصاد الخفيّ، وأسبابه وخصائصه، والنتائج المترتبة عليه لم يتم تحديدها حتى الآن بشكل دقيق، وبيان الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني الناتجة عن ممارسات الاقتصاد الخفي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والجديد في هذه الدراسة هو تطرقها إلى الآثار السلبية لاقتصاد الظل على الاقتصاد السعودي.

- **دراسة: توهامي( 2020) أثر الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة في الجزائر.**

استخدمت هذه الدراسة الأسلوب التحليلي الذي درس العلاقة بين وجود وانتشار أنشطة الاقتصاد الخفي وبين رصيد الموازنة العامة في الجزائر، ودراسة مدى مساهمة هذه الأنشطة الخفية في عجز الموازنة من عدمه، اعتمدت الدراسة على مزيج من المناهج والأدوات التحليلية والإحصائية؛ حيث استخدمت المنهج الوصفي التحليلي في وصف ظاهرة الاقتصاد الخفي وتحديد أهم خصائصه، كما استخدمت المنهج الإستقرائي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية والقياسية لإستقراء المعطيات الإحصائية، وبعد التحليل توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تفقد كل سنة مبالغ كبيرة نتيجة التهرب الضريبي وعدم تسجيل الأنشطة الاقتصادية لدى المصالح المختصة.

- **دراسة: عبد العظيم، و عبد الله ( 2014) الاقتصاد الخفي: قياسه وسياسات مواجهته،تجارب دولية.**

سلطت هذه الدراسة الضوء على التجارب الدولية فيما يتعلق بطرق قياس الاقتصاد الخفي وأساليب مواجهته، واستخلاص الدروس التي يمكن أن تستفيد منها الدول النامية بصفة عامة ولمصر بصفة خاصة، وقد توصلت الدراسة إلى أن نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي يرجع إلى عدة أسباب أهمها: العبء الضريبي وكثرة اللوائح والقوانين المنظمة لممارسة الأنشطة وتعقدها والتدخل الحكومي في الأسواق المختلفة، وتدني مستويات الأجور وانخفاض مستوى المعيشة، وهي أمور تعتبر بمثابة أرض خصبة لنمو وانتشار الأنشطة غير الرسمية، كما تتعدد صور وأنشطة الاقتصاد الخفي لكنها تتدرج

ISSN : 2410-1818

تحت نوعين رئيسين هما: - أنشطة خفية مشروعة - أنشطة خفية غير مشروعة.كما توصلت الدراسة إلى أن تقدير حجم الاقتصاد الخفي مهمة صعبة تكتنفها العديد من الصعوبات.

- **دراسة: عبد الله، أروى (2009)، الاقتصاد الخفي، أسبابة وآثاره، تقدير اقتصادي إسلامي.**

تناولت الدراسة بالبحث والتحليل موضوع الاقتصاد الخفي من حيث الأسباب والآثار من منظور الاقتصاد الإسلامي لهذا الموضوع، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتجلية الموضوع كما وأنها استخدمت المنهج الاستنباطي، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي بحثت التصور الإسلامي لموضوع اقتصاد الظل، وتوصلت الدراسة إلى رفض الإسلام لموضوع التهرب من التشريعات الناظمة للاقتصاد لأنها تتسبب في خسائر فادحة وخلل في عمليات احتساب الناتج القومي والمحلي وبالتالي ضعف وانهيار الاقتصاد بمقوماته المختلفة.

**التعقيب على الدراسات السابقة:**

من خلال استعراض الدراسات السابقة أعلاه، نلاحظ اهتمام الباحثين بما يلي:

- بيان خطورة وأهمية الاقتصاد الخفي.

- وجد أن أغلبها يركز على قضايا خاصة بمجتمعات معينة أو حالات معينة مما يجعلها مقتصرة على إعطاء نتائج عن تلك الواقعة أو تلك الحالة أو ذلك الاقتصاد.

- إن بعض الدراسات السابقة قدمت تصوراً إيجابياً لتأثير اقتصاد الظل على الاقتصاديات الوطنية.

**أوجه الاتفاق:**

- تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

- تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في توضيح خطورة اقتصاد الظل إذا لم تتم السيطرة عليه بشكل جيد من قبل السلطات.

**أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:**

- كانت معظم دراسات الباحثين أعلاه حديثة وشافية وواضحة ودقيقة، وتفي بالغرض الذي ينشده الباحث.

- ساعدت الدراسات السابقة الباحث في تكوين صورة عامة مبدئية عن معنى اقتصاد الظل وأهميته في الاقتصاديات الوطنية.

ISSN : 2410-1818

**ما تميزت به الدراسة:**

- إنها دمجت بين موضوعات مختلفة في دراسة موضوع اقتصاد الظل تراوحت بين توضيح للآثار وبيان لطرق التقدير وأساليب القياس وكذلك بيان حجم اقتصاد الظل بالأرقام الحديثة.

- تطرقت إلى بيان وتوضيح كل طرق القياس المستخدمة في تقدير اقتصاد الظل وهذا نادراً ما يوجد في الدراسات التي تم الإطلاع عليها.

- **منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتوضيح المفهوم وبيان تأثيراته، وقد تم تجميع المادة العلمية بالاعتماد على المصادر الأولية ؛ والأبحاث الخاصة بهذا الموضوع؛ وخاصة الأبحاث المحكَمة والمنشورة في مجلات علمية متخصصة ذات سمعة طيبة، وكذلك لا غنى عن الاستعانة بشبكة الإنترنت باعتبارها اليوم وعاءً ضخماً للمعلومات.

- **هيكلية الدراسة(تقسيم الدراسة).**

من أجل الوصول إلى الأهداف المطلوبة تم تقسيم الدراسة إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم اقتصاد الظل، صوره وأشكاله.

المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لاقتصاد الظل.

المبحث الثالث: حجم اقتصاد الظل بالأرقام، مع طرق التقدير والقياس.

الخاتمة.

النتائج والتوصيات.

ISSN : 2410-1818

## المبحث الأول

## مفهوم اقتصاد الظل، صوره وأشكاله

**تمهيد:**

تعتبر ظاهرة اقتصاد الظل أو الاقتصاد المستتر أو المخفي من الظواهر القديمة في الإجتماع الإنساني، حيث وجدت مع وجود الإنسان؛ لأنها تعبر عن صفة ملازمة لبني الإنسان وهي الطمع والجشع وحب التملك، فرغبة الإنسان الجامحة في تملك الأشياء تدفعه إلى القيام بنشاطات مرفوضة من قبل التشريعات السماوية أو الأخلاق الوضعية أو الضمير أو قيم المجتمع وعاداته.

فلا يمكن إنكار وجود الجرائم الكثيرة التي غايتها اقتصادية مثل الغش والنصب والاحتيال والتزوير والخداع والسرقة.... الخ، من الجرائم التي تهدف إلى الحصول على حق ليس مشروع بغية إشباع حاجه أو رغبة أو شهوة في نفس من يرتكبها.

أما بالنسبة لاقتصاد الظل فإنه اقتصاد متنوع الأشكال، لكنه يعمل وفق مبدأ واحد هو مبدأ (السرية) أو اللاعلنية). متعدد الغايات لكنَّه ذو نزعة اقتصادية، توجد به كافة أشكال العلاقات الاقتصادية من (بيع وشراء، دائنية ومديونية، ربح وخسارة - تعاملات نقدية ومقايضة - بيع بالآجل وفوري.. الخ)، (الجوراني، عدنان(2011/6/9)اقتصاد الظل الأسباب والآثار www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=262568 ).

وكان الظهور الأول لهذا المصطلح في عام 1977 عندما كتب Guttmann بحثاً بعنوان" الاقتصاد السفلي" ؛ حيث تطرق فيه إلى موضوع الأنشطة الاقتصادية التي تمارس دون أن يتم تسجيلها بشكل رسمي في سجلات الدولة ولا تدخل في حسابات الدخل القومي، رغم أنه ورد ذكره بالتلميح من قبل منظمة العمل الدولية عام 1972حينما أشارت إلى وجود هذه الظاهرة في بعض دول العالم النامي (توهامي، 2020، 201).

ولعل من المفيد؛ وحتى نتمكن من فهم تفاصيل هذا المفهوم وأسبابه وآثاره أن ندرك أولاً المعنى التفصيلي للمصطلح وسبب تسمية هذا النوع من الاقتصاد بهذا الاسم، وهذا ما سيجليه الفصل القادم من هذا البحث.

ISSN : 2410-1818

**المطلب الأول: مفهوم اقتصاد الظل:**

رغم الحديث الكثير عن هذا الموضوع إلا أن الباحثين والدارسين لم يتفقوا بعد على صيغة محددة وواضحة وشاملة لتعريف هذا المفهوم، ولعل السبب في ذلك يعود إلى تعدد الأيديولوجيات والمنهجيات والخلفيات العلمية والثقافية والاجتماعية التي يستند كل باحث عليها بالنظر إلى هذا المفهوم، ولكن بالمجمل ظهرت تعريفات كثيرة تشترك كلها في قواسم واضحة ومحددة تعطي المعنى الإجمالي لهذا المصطلح، وفيما يأتي استعراض لبعض هذه التعريفات:

- عرَفه فريدريك شنايدر:" بأنه: كافة الأنشطة الاقتصادية التي تُسهم في القيمة المضافة، والتي ينبغي أن تُدرج في الدخل القومي من حيث القواعد المحاسبية الوطنية".( Friedrich Schneider $ Dominik Enste،2002، P 5 ).
- و يعرف بأنه: " كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي، لتعمد إخفائها أو التهرب من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عنها، أو لأنها مخالفة للنظام القانوني السائد"( الهيتي، نجم، 2010، 81).
- كما يعرف اقتصاد الظل على أنه:" كافة الأنشطة التي تشترك جميعها في محاولة التهرب الضريبي أو التهرب من القيود الروتينية المفروضة على النشاطات الاقتصادية؛ بالإضافة إلى الأنشطة غير القانونية ( عوض الله، 2002، 8).
- ومن تعاريفه أيضاً:" أنه ذلك الاقتصاد الذي لا يخضع للرقابة الحكومية، ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية، ولا يعترف بالتشريعات الصادرة وبالتالي فهو يعتمد السرية في عمله شراءً وبيعًا وعملاً، أي بعيدًا عن أعين الرقابة، ولا يمسك دفاتر نظامية" (سلمان، 2006، 2 ).
- ويعرف أيضا بأنه: " مجموعة من المعاملات والأنشطة الخفية غير الظاهرة وغير المحسوبة في الحسابات الاقتصادية القومية، وغير المسجلة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة" ( قريفي، 2015، 10).
- وعرفه فيليب سميث، بأنه: "السلع والخدمات القانونية وغير القانونية القائمة على أساس السوق أو غير السوق، والتي اُستبعدت عن قصد أو عن غير قصد من تقديرات الناتج المحلي الإجمالي".( p3 Philip Smith).
- كما يعرفه (السقا، 1995) بأنه:"كافة الأنشطة المولِّدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج القومي، إما لتعمد إخفائه تهرباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل، بحكم طبيعتها، تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد".

ISSN : 2410-1818

- بأنه ذلك الاقتصاد الذي يتكون من الأنشطة التي قد تعتبر منتجة بالمعنى الاقتصادي؛ وقانونية أيضًا (بشرط توفر معايير الالتزام بنظم معينة) ولكنها مخفية عن عمد عن السلطات العامة؛ من أجل تفادي دفع الضرائب مثلاً أو دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي أو الإلتفاف حول معايير أو متطلبات معينة.( إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 1993، العدد2).
- كما عرفت مفوضية الإتحاد الإفريقي الاقتصاد غير الرسمي بأنه الاقتصاد الذي يشمل المنشآت التي لا يتم تسجيلها عادةً ولها مستوى منخفض من التنظيم والإنتاجية والمردودية، ولها مباني صغيرة أو غير ثابتة، وأخيراً لا تحظى بالاعتراف والدعم أو التنظيم من قبل السلطات العامة ولا تتقيد بلوائح الحماية الاجتماعية والتشريعات الخاصة بالعمالة أو أحكام السلامة الصحية( أبو شاويش وآخرون، 2022، 6).

نستنتج من خلال التعريفات السابقة لمفهوم اقتصاد الظل؛ أن هناك عدم اتفاق بين الباحثين والدارسين والجهات المختصة على وضع تعريف موحد جامع شامل لهذا المصطلح، والسبب في ذلك هو تشعب نشاطاته وكثرة اهتماماته، وهذا يجعل منه مادة دراسية خصبة قابلة للنقاش والتداول، كما تجعل منه حالة ضبابية غير واضحة لما يمكن اعتباره اقتصاداً رسمياً أو غير رسمي.

ويمكن للباحث بعد هذا السرد للتعريفات المختلفة والصادرة عن جهات متعددة، أن يقدم تعريفه الخاص لمفهوم اقتصاد الظل، وهو كما يلي:

"هو تلك الأفعال والنشاطات الاقتصادية الحياتية التي يقوم بها الأفراد دون أن ينخرطوا في تسجيلها ضمن سجلات السلطات الرسمية وذلك إما لكونها غير مشروعة أو تحتاج إلى تراخيص ورسوم وتخضع للضرائب؛ أو لكونها مخفية وبعيدة عن أعين السلطات عن غير قصد ولكنها مشروعة ومقبولة خُلقاً وعُرفاً".

**المطلب الثاني: صور وأشكال اقتصاد الظل.**

يتجلى اقتصاد الظل بعدد من الصور والمظاهر والأشكال ولعل كثرة الصور التي يوجد عليها اقتصاد الظل هي التي حالت دون إيجاد تعريف محدد وواضح له، حيث يمكن تصنيف الاقتصاد الخفي إلى ثلاثة أصناف وذلك بناءً على التعريف الذي قدمه مكتب العمل الدولي في جنيف ؛ والذي أشار إلى أنّ مصطلح "الاقتصاد غير المنظم" يشير إلى: "جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية الذين لا تشملهم كل أو بعض الترتيبات النظامية في القانون أو في الممارسة. فأنشطتهم ليست مدرجة في القانون، مما يعني أنهم يعملون خارج النطاق الرسمي للقانون؛ أو أنهم غير مشمولين عملياً، بمعنى أنه رغم عملهم داخل الإطار الرسمي للقانون، إلا أن القانون لا يتم تطبيقه أو

ISSN : 2410-1818

إعماله؛ أو أن القانون لا يشجع على الالتزام لأنه غير ملائم أو مرهق أو يفرض تكاليف مفرطة".( مكتب العمل الدولي، 2014، 4).

وهذا يساعدنا على تقديم التصنيفات التالية لشكل اقتصاد الظل، وهي(الجوراني، 2011)(علياء الغايش، 2021):

1. النشاطات القانونية المشروعة والتي تمارس بطريقة غير مشروعة.
2. النشاطات غير القانونية وغير المشروعة
3. الأنشطة غير السوقية والتي تعتبر ممارستها مشروعة. وفيما يلي توضيح لكل صنف من هذه الأصناف.

**أولاً: النشاطات الاقتصادية القانونية المشروعة والتي تمارس بطريقة غير مشروعة:**

ومثالها؛ أولئك الأشخاص الذين يقومون بأعمال مسموحة وغير محظورة وهي أخلاقية ومقبولة في المجتمع ويكون المجتمع بحاجة لها ولكن أصحابها يمارسونها بعيداً عن الأنظمة والتشريعات الحاكمة لها أو بعيداً عن أعين الجهات الرسمية والرقابية لأسباب متعددة أبرزها؛ التهرب من الضرائب أو الرسوم أو التعقيدات البيروقراطية كالحصول على التراخيص أو الأذونات الخاصة بممارسة ومزاولة المهنة أو العمل، ومن أمثلة ذلك: الأشخاص الذين يقومون بتصليح السيارات داخل بيوتهم أو يزاولون مهنة البناء دون ترخيص أو يبيعون بعض المواد كالعطور ومواد التجميل والملابس داخل البيوت، أو من يمارس مهنة النجارة والحدادة داخل أسوار منزله، أو صناعة بعض الخزفيات والتحف والحرف اليدوية داخل البيوت... الخ من هذه النشاطات المسموح مزاولتها أخلاقياً ومهنياً وقانونياً ولكن لا يتم احتسابها في حسابات وسجلات الدخل القومي لأن أصحابها يمارسونها بعيداً عن أعين الرقابة الرسمية وصانعي السياسات الاقتصادية وذلك تهرباً من الضرائب والرسوم التي تترتب على ترخيصها أو مزاولتها.( المطيري، 2012).

**ثانياً: النشاطات غير القانونية وغير المشروعة:**

وهي تلك الأعمال والأنشطة اقتصادية الطابع ولكنها محظورة قانوناً أو شرعاً أو أخلاقاً، ويمكن أن نصنف هذه الأنشطة ضمن هذا المطلب إلى ما يلي:

- نشاطات اقتصادية لإنتاج سلع أو خدمات محظورة شرعاً أو قانوناً، مثل صناعة المخدرات والمسكرات أو المواد الإباحية أو المفسدة للذوق والخلق... الخ؛ أو تلك الأنشطة الاقتصادية التي تستغل العمالة المهربة أو المخالفة أو الأطفال وتوظّفها في أعمال محظورة كتهريب البشر أو السلاح مثلاً.

ISSN : 2410-1818

- النشاطات الاقتصادية المخالفة للقوانين المعمول بها: مثل تصريف العملات بعيداً عن أعين السلطات أو ما يسمى بالسوق السوداء، أو تعاطي القمار أو الرشوة أو التهريب.(توهامي، 2020، 205).

**ثالثاً: الأنشطة غير السوقية والتي تعتبر ممارستها مشروعة.**

وهي تلك الأنشطة الاقتصادية التي لا حرج في ممارستها سواء من الناحية القانونية أو الأخلاقية، ولكنها لا تدخل في الحسابات الكمية للسلطات، وأبرز مثال على ذلك هو أعمال ربات المنازل وما يقمن به من أعمال منزلية كالتنظيف أو الغسيل أو أحيانا إنتاج ما يحتاجه البيت من ألبان أو أجبان أو عسل أو الخياطة وإنتاج الملابس الصوفية والأقمشة المطرزة من خلال القيام بذلك داخل المنزل؛ أو قيام رب المنزل بإنتاج ما يحتاجه البيت من خضروات وفواكه وجمع الحطب أو الخشب من داخل حديقة المنزل، أو قيام بعض الأفراد بالعمل كسائق أجرة على سيارته الخاصة أو إعطاء دروس خصوصية في بيته..... الخ، وبالتالي عدم احتساب إيرادات هذه الأعمال ضمن حسابات الناتج المحلي وعدم خضوعها للضرائب والرسوم (عبد الله، 2009).

بناءً على هذا التصنيف يمكن لنا أن نُدخل أي نشاط اقتصادي ضمن هذه الصور والأشكال حينها تسهل مهمة تصنيف ما هو داخل في إطار اقتصاد الظل وما هو خارجه، وعلى الرغم من ذلك تبقى هناك الكثير من التداخلات التي تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابكة مع بعضها والتي تحتاج إلى درجة أكبر من التحليل والفهم، انظر الشكل أدناه(أبو لسين، 2006، ص 39).

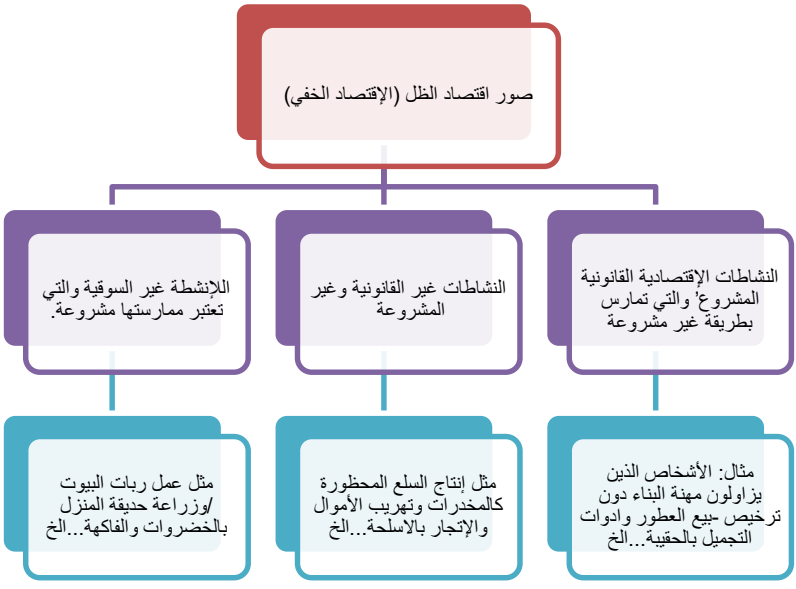


**شكل رقم( 1 )**

ISSN : 2410-1818

## المبحث الثاني

## الآثار الاجتماعية والاقتصادية لاقتصاد الظل.

إن تفشي الظواهر الاقتصادية سواء كانت المشروعة بذاتها ولكنها تمارس بطرق غير مشروعة؛ أو تلك الظواهر غير المشروعة في ذاتها وفي طريقة ممارستها؛ أو تلك الغائبة عن أعين الرقابة والسلطة ؛ كلها أدوات وميكنزمات تترك أثرها على المجتمع والاقتصاد، ولا شك أن تلك الآثار سلبية في المقام الأول ولا يمكن بحال من الأحوال أن تفضي إلى نتائج إيجابية أو ذات نفع للمجتمع حتى وإن بدت في ظاهرها أنها ذات منفعة وفائدة.

ولا شك أن النشاط الاقتصادي غير الرسمي يؤثر تأثيراً بالغاً على السرعة التي يمكن للاقتصادات أن تُحقق بها النمو والتنمية وتوفير الفرص الاقتصادية الكريمة لسكانها؛ فتحقيق التنمية المستدامة يتطلب خفض النشاط غير الرسمي مع مرور الوقت، ولكن هذه العملية ستكون تدريجية بالضرورة لأن القطاع غير الرسمي يمثل حالياً مصدر الدخل الوحيد الممكن لملايين الأفراد؛ وأفضل طريقة للتعامل مع النشاط غير الرسمي هو الإصلاحات المطردة — مثل الاستثمار في التعليم — والسياسات التي تعالج الأسباب الكامنة وراءه. وإلا يكمن الحل في الهجوم على القطاع غير الرسمي استناداً إلى الرأي القائل بأنه يعمل بصورة غير مشروعة عموماً ويمارس التهرب الضريبي( كورين ديليشا وليأندرو ميدينا، 2020، ص55).

وهناك الكثير من الآثار التي يمكن إحصاؤها اجتماعياً واقتصادياً، ولعل هذا المبحث يرينا كم هي خطورة هذا النوع من النشاطات على المجتمع وعلى فاعلية وقوة اقتصاده.

وفيما يلي استعراض لأبرز الآثار الاجتماعية لاقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي.

### المطلب الأول: الآثار الاجتماعية:

هناك الكثير من الآثار الاجتماعية التي يتركها اقتصاد الظل على المجتمع وعلى الحياة الاجتماعية بشكل عام؛ ولكن نحصي هنا أبرز هذه الآثار والتي قد تكون شديدة الخطر على المجتمع والحياة الإنسانية بشكل عام، ومنها(مكتب العمل الدولي، 2014):

- أنه يغلب على من يمارس الأنشطة الخفية أنهم من فئة الشباب وصغار السن؛ وهذا يعني أن هؤلاء قد تركوا دراستهم وانخرطوا في ممارسة العمل الاقتصادي المنتج والذي يدرّ عليهم دخلاً أفضل مما لو أكملوا دراستهم وانتظروا الوظيفة الحكومية، وهذا يساعد على انتشار الأمية وتفشي الجهل في المجتمع بين الفئات التي يُفترض أنها الأكثر علماً ومعرفةً.

ISSN : 2410-1818

- ترسيخ بعض المفاهيم الخاطئة حول قيمة المال وأهميته لدى الشباب خاصة؛ وفي المجتمع عامة، مثل أن من يمتلك المال يرتقي اجتماعياً ويصبح ذا سطوة وحظوة على الرغم من قلة معرفته وخبرته وعلمه.
- يعمل اقتصاد الظل على زعزعة القيم الدينية والأخلاقية في المجتمع وعدم الاعتبار للوازع الأخلاقي والضمير الداخلي والقيم الاجتماعية؛ مما يؤثر على أخلاقيات المجتمع ويساهم بنشر الرذائل بدل الفضائل (الجوراني، 2011).
- انتشار الجريمة بين الفئات التي تمارس أنشطتها بعيداً عن أعين الرقابة؛ إما لوقوع خلافات بينها أو بسبب ارتكاب الجرائم كالتزوير والسرقة والنصب والاحتيال رغبة في تحصيل المزيد من المال.
- ظهور التفاوت الاجتماعي الناتج عن ظهور طبقات اجتماعية متعددة في المجتمع وهذا يؤدي إلى خلل اجتماعي وانعدام للسلم الأهلي ينتج عنه الحقد والكره الذي يتولد نتيجة التفاوت الطبقي بين من امتلك المال الأسود وبين من يعاني من الحاجة والقلة.
- الخلل في تخصيص الموارد نتيجة عدم خضوع أنشطة الاقتصاد الخفي للضرائب وخضوع غيرها من النشاطات الرسمية إلى الضرائب والرسوم، وهذا يؤدي إلى اتجاه الموارد نحو أنشطة الاقتصاد الخفيَ لأنها تستفيد من كافة المرافق التي توفرها الدولة ولا تدفع مقابل هذه الاستفادة؛ على العكس من النشاطات الاقتصادية الرسمية التي تدفع الضرائب والرسوم مقابل استفادتها واستخدامها للخدمات الحكومية.
- انتهاك حقوق الإنسان من خلال انتهاك حقوق العمال الذين يعملون تحت إشراف أصحاب الأنشطة الاقتصادية الخفية وذلك لعدم وجود رقابة حكومية ورسمية عليهم؛ كون هذه النشاطات كلها تمارس في الخفاء.(سلمان، 2006، ص 17).
- ويتسم العمال في الاقتصاد غير المنظم بدرجات مختلفة من التبعية والاستضعاف؛ فالنساء والشباب والمهاجرون والعمال الأكبر سناً معرضون بوجه خاص لأخطر جوانب العجز في العمل اللائق في الاقتصاد غير المنظم. كما أنهم يتعرضون للعنف، بما فيه التحرش الجنسي، وسائر أشكال الاستغلال والإيذاء بما فيها الفساد والرشوة. كما أنّ العمال الأطفال والعاملين سداداً لدين يوجدون في الاقتصاد غير المنظم (مكتب العمل الدولي، 2014، ص8).

مما سبق نستخلص حجم الآثار التي يمكن أن يخلفها استشراء اقتصاد الظل في المجتمعات، حيث إنه يشكل حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي وينقض السلم الأهلي ويزعزع قيم المجتمع وثقافته وعاداته ويزرع القيم المادية ويغرس شهوة المال في نفوس الناس وخاصة الشباب الباحثين عن الثراء السريع بعيداً عن تعب وكد الوظيفة العامة، ولعل هذه الأمور أصبحت اليوم هي القيم السائدة في كثير من المجتمعات وخاصة تلك المجتمعات التي ضربتها الحروب والمجاعات وعدم الاستقرار السياسي، لذا فمن واجب السلطات في أي بلد الانتباه لحجم هذه الظاهرة والحيلولة دون استشرائها بين الناس.

ISSN : 2410-1818

**المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية:**

لا يقل الأمر في الجانب الاقتصادي خطراً عنه في الجانب الاجتماعي حيث تتعدد الآثار السلبية التي يتركها اقتصاد الظل على الاقتصاد القومي وعلى حجم الناتج القومي الإجمالي، ولعل من أبرز ما يمكن ذكره هنا ما يلي ( سلمان، 2006، نبية، 2008):

- انخفاض إيرادات الدولة من الأموال المحصلة نتيجة استخدام مرافقها، حيث أن الأنشطة الاقتصادية الخفية تستخدم مرافق الدولة دون أن تدفع ما تستحق عليها من رسوم وضرائب(مطر، 2021، 103).
- إنَ قيام السوق السوداء؛ والتي تتكون من كل التعاملات التجارية والأنشطة الاقتصادية التي يتم فيها تجنب كل القوانين الضريبية والتشريعات التجارية في بلدٍ ما؛ يعني أن هناك سلعاً محرمة ونشاطات غير شرعية تسود في هذا البلد وخاصة في مجال الاتجار بالعملات والممنوعات كالمخدرات والأسلحة والتحف النادرة والنسخ المقلدة من البضائع الغالية الثمن... الخ من النشاطات، ولا شك أن ازدهار هذه السوق غير الشرعية يؤدي إلى التأثير في اقتصادات الدول سلباً بنسب متفاوتة؛ فإما أنها تؤدي إلى عدم القدرة على ضبط الاحتكار وسعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار، وإما أن تؤدي إلى محاولة السلطات وقف فوضى السوق عبر تعويم العملة وفرض قوانين اقتصادية ومالية كثيرة ومختلفة كزيادة الضرائب أو مراقبة المعابر غير الشرعية والتهريب والاحتكار ووضع قوانين وعقوبات جديدة تتعلّق بتبادل سلع معينة. وتقول التقديرات إن حجم تلك السوق يبلغ عشرات الترليونات من الدولارات سنوياً.(https://www.alroeya.com/207-0/2259556).
- يساهم اقتصاد الظل في حجب أو عدم دقة البيانات والمعلومات المتوفرة والمتاحة عن معدلات النمو الاقتصادي، وهذا سيؤدي إلى تشويش السلطات في معرفة المعدل الحقيقي للنمو الاقتصادي والذي يُعتمد علية في توزيع مكاسب التنمية أو تقدير قياسات الناتج القومي الإجمالي (نجوم، 2013، 229).
- يعمل اقتصاد الظل على تشويه وخلخلة السياسات الاقتصادية بشقيها النقدية والمالية، ولعل أثره على السياسة النقدية يتجلى في رفع معدل الطلب على النقود لأن غالب المعاملات في الاقتصاد الخفي تتم بصورة نقدية، وهذا يؤدي إلى أمرين: إما دفع السلطات إلى زيادة الإصدار النقدي وهذا له أضراره الكثيرة، وإما إلى نقص السيولة في السوق وهذا أيضا له أضراره الواسعة والكبيرة.
- وأما في مجال السياسات المالية فإنه يؤدي إلى عدم وضوح في أرقام وأحجام البطالة الحقيقية؛ لأن لدية قطاع كبير من العمالة غير المسجلة لدى السلطات وهذا بدورة يعرقل إجراءات الحكومات لمواجهة ومعالجة مثل هذه الظاهرة؛ بالإضافة إلى دوره الفعال في رفع معدل التضخم (مطر، 2021، 106).

ISSN : 2410-1818

- إنّ معظم الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد غير المنظم لا تتمتع بحقوق ملكية مأمونة، مما يحرمها من فرص الحصول على رأس المال والائتمان على السواء. وهي تعاني من صعوبة اللجوء إلى النظام القانوني والقضائي من أجل إنفاذ العقود، (مكتب العمل الدولي، 2014، ص9).
- يؤدي تهريب الأموال والتعامل بعمليات التهريب بشكل عام إلى الكثير من الآثار السلبية على الحركة الاستثمارية؛ ويؤدي إلى انخفاض معدلات نمو الدخل القومي؛ وبالتالي يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم بسبب انتشار ظاهرة الإنتاج الاستهلاكي، كما يؤثر على حجم الكتلة النقدية المتداولة؛ والتالي التأثير على آلية عمل سوق الأوراق المالية والذي سيجنح بالنهاية بالاقتصاد نحو الركود والكساد (جبر، 2015).
- يعاني الاقتصاد غير المنظم من مواطن عجز حاد في العمل اللائق وحصة غير متناسبة من الفقراء العاملين؛ وقد أظهرت البحوث التجريبية المستفيضة أنّ العاملين في الاقتصاد غير المنظم يكونون أكثر تعرضاً للفقر مقارنة بالعاملين في الاقتصاد المنظم (مكتب العمل الدولي، 2014، 3).

لا شك أن الاقتصاد غير الرسمي أو اقتصاد الظل يشكل حالة غير صحية في المجتمعات تساهم في تباطؤ معدلات النمو وتراجع معدلات التنمية، وقد جاء في دراسة لمجموعة البنك الدولي في عام 2021 إلى أن ارتفاع مستويات أنشطة الاقتصاد غير الرسمي بوجه عام يعني ضعف نواتج عملية التنمية؛ إذ تعاني البلدان التي لديها اقتصادات غير رسمية كبيرة من انخفاض نصيب الفرد من الدخل وارتفاع مستويات الفقر، وزيادة التفاوت في الدخل، وتأخر الأسواق المالية، وضعف الاستثمارات، وهي بلدان أبعد ما تكون عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة(البنك الدولي، 2021، 51).

هذه بعضاً من الآثار الكثيرة التي يتركها اقتصاد الظل على المجتمع والاقتصاد بشكل عام، لذا يجب على السلطات التنبه لهذه الظاهرة والعمل على معالجتها أو توظيفها لخدمة الاقتصاد الرسمي وخدمة الاجتماع الإنساني بشكل عام.

لا شك أن هذه الآثار تعطينا صورة واضحة عما يمكن أن يخلَفه تغلغل النشاطات الاقتصادية غير الرسمية في المجتمعات، حيث إنها تشكل مصدر قلق وخطر على الأوضاع الاقتصادية للبلاد التي تعاني من ارتفاع معدل هذا النوع من الاقتصاد، وهذا يدفع أصحاب القرار إلى البحث عن الحلول، ولعل الكثير من المؤتمرات والندوات تعقد على مستوى إقليمي ودولي تبحث في هذا النوع من النشاط وتقدم الآليات المختلفة والحلول المتنوعة لمواجهته وتقليص آثاره على الحياة الاقتصادية بشكل عام.

ومن الآثار الكبرى التي يمكن أن يخلفها اقتصاد الظل هو زيادة الفساد وارتفاع مستوياته وذلك بسبب الطبيعة غير القانونية لنشاطات اقتصاد الظل، التي يكون قسم كبير منها مخفياً وبعيدًا عن أعين الرقابة والسلطات الرسمية.

ISSN : 2410-1818

## المبحث الثالث

## حجم اقتصاد الظل بالأرقام، مع طرق التقدير والقياس

من المستحسن قبل الدخول في عالم الأرقام أن نتعرف على الآلية والكيفية التي قدمها الأدب النظري لقياس اقتصاد الظل وكيفية احتسابه بالأرقام والنسب المئوية ومعرفة حجمه مقارنة بالاقتصاد الرسمي، وقد قدمت الدراسات والأبحاث والأدبيات كثير من الطرق التي من خلالها نستطيع أن نتعرف على حجم اقتصاد الظل، وفي قادم الصفحات نستوضح هذه المقاييس والأساليب.

### المطلب الأول: منهجيات وطرق قياس اقتصاد الظَل:

تتعدد الطرق التي يمكن استخدامها للوصول بشكل تقريبي إلى حجم هذا الاقتصاد وأهم هذه الطرق هي(الهيتي، نجم، 2010، 81):

**أولاً: طريقة حساب إجمالي الناتج القومي:**

بموجب هذه الطريقة فإنه يتم تقدير حجم اقتصاد الظل من خلال مقارنة الأرقام الرسمية لتقديرات حجم الناتج القومي من جانب الاستهلاك مع التقديرات الرسمية للناتج القومي الإجمالي من جانب الدخول وقد تم تطبيق هذه الطريقة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية؛ وفي هذه الطريقة يقدر الاستهلاك عن طريق برنامج يسمى "برنامج مقاييس امتثال الخاضعين للضريبة"( Tax Payers' Compliance Measurement Program) (TCMP تؤخذ فيه عدد من الأسر كعينات ويجري تتبع جميع الأوراق والمستندات وأوجه الصرف الخاصة بهذه الأسرة، بهدف الوصول إلى دخلها الحقيقي (الجوراني، 2011).

**ثانياً: طريقة حساب الإنتاجية وقوة العمل:**

يتم احتساب اقتصاد الظل من خلال القيام بحساب الإنتاجية حيث يتم حساب الفرق بين (قوة العمل وعدد العاملين ) وبالتالي يتم حساب الإنتاج الإجمالي الفعلي عن طريق ضرب عدد العمال في إنتاجية العامل الواحد ويكون الإنتاج في اقتصاد الظل يعادل:( إنتاجية العامل × الفرق بين قوة العمل وعدد العاملين) (سلمان، 2006، ص 16).

**ثالثاً: طريقة التقدير المباشر:**

يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي بموجب هذه الطريقة من خلال تقدير النشاطات التي يعمل بها ذلك الاقتصاد ومن حيث تحديد دخول العاملين في تلك الأنشطة نقدياً وبالتالي يتحدد حجم الدخل النقدي التقريبي لتلك الأنشطة على المستوى الكلي.(جبر، 2015، 530).

ISSN : 2410-1818

وتجدر الإشارة إلى هناك العديد من الأساليب الإحصائية الكمية والنوعية التي يمكن من خلالها تقدير معدل ونسبة الاقتصاد الخفي غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي وقد وردت في كثير من الأبحاث ولا يتسع المجال لسردها هنا بالتفصيل(وحيون كمال، 2020).

يتم استخدامها في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ولكنها تعاني من نقطة ضعف رئيسية؛ وهي أن كثيراً من أوجه نشاط الاقتصاد السري لا يمكن ملاحظتها؛ أي أن حجم الاقتصاد الخفي المقدر قد يختلف عن حجمه الحقيقي اختلافاً جوهرياً.

**رابعاً: الاستبيانات (أسئلة الاستقصاء)**: يمكن إجراء استبيانات على المنازل والشركات والمؤسسات الأخرى لتحديد حجم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في منطقة معينة، إن هذه الطريقة تحتاج إلى جهد كبير وتخصص علمي دقيق في صياغة الأسئلة والاستنتاجات وتطبق هذه الطريقة في الدول الإسكندنافية وخاصة (السويد – النرويج) (سلمان، 2006،ص16).

**خامساً: تحليل البيانات الرسمية**: يمكن استخدام البيانات الرسمية المتاحة لتقدير حجم الاقتصاد الظلي، مثل البيانات الضريبية وبيانات العمل والإنفاق الحكومي.

**سادساً: استخدام نماذج الاقتصاد الظلي**: تم تطوير العديد من النماذج الاقتصادية الظلية التي تستند إلى بيانات محددة لتحليل وتقدير حجم النشاط الاقتصادي غير الرسمي.

**سابعاً: استخدام تقنيات الحصر العيني**: يمكن استخدام التقنيات الإحصائية مثل الحصر العيني وتقدير المنتج المحلي الإجمالي غير الرسمي لتقدير حجم الاقتصاد الظلي.

**ثامناً: منهجية النقد المتداول**: تعتمد هذه الطريقة على فرضية رئيسية وهي أن المعاملات الاقتصادية غير الرسمية تتم خارج المؤسسات المصرفية وتكون باستخدام النقود السائلة وبالتالي يفترض أن أكبر حجم للاقتصاد غير الرسمي لابد و أن ينعكس في شكل ارتفاع مستوى الطلب على النقود السائلة. فجوهر هذه الطريقة هو البحث عن كمية النقود التي يمكن تداولها في الاقتصاد إذا لم يكن هناك اقتصاداً غير رسمي؛ فمن خلال هذا الأمر يمكننا أن نميز بين طريقتين:

**-طريقة المعاملات**: وذلك من خلال تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي بطرح إجمالي الإنتاج الوطني الرسمي من إجمالي الإنتاج الوطني غير الرسمي.

**-طريقة طلب على العملة.** حيث تقوم هذه الطريقة على أن الزيادة في الاقتصاد غير الرسمي تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود، ومن من أجل معرفة حجم الطلب الزائد من طلب النقود الناتج عن الاقتصاد غير الرسمي، لابد من تقدير حجم الطلب على النقود في فترة معينة(كمال، 2020، 166).

**تاسعاً: منهجية MIMIC أو ما تسمى منهجية النهج الكلي( Multiple Indicators Multiple Causes)**، وهو نوع خاص من نماذج المعادلة الهيكلية التي يتم تطبيقها على نطاق واسع في العلوم

ISSN : 2410-1818

الاجتماعية، وهو نهج قائم على النظرية لتأكيد تأثير مجموعة من المتغيرات السببية الخارجية على المتغير الكامن (الاقتصاد غير الرسميَ) وكذلك تأثير الاقتصاد غير الرسمي على متغيرات الاقتصاد الكلي (أبو شاويش وآخرون، 2022، 10).

إن تحديد حجم الاقتصاد الظلي يمكن أن يساعد الجهات الرسمية في تحديد السياسات والإجراءات الاقتصادية الأكثر فعالية والتي تستهدف القضاء على النشاط الاقتصادي غير الرسمي أو على الأقل تقليل حجمه.

تستخدم الدول منهجيات مختلفة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي فيها؛ ولعل من المفيد هنا أن نعرض للمنهجيات التي تتبعها بعض الدول العربية لتقدير حجم اقتصاد الظل فيها؛ وهي ما يشير له الشكل رقم(2).

إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية

## 3. المنهجيات المعتمدة في إحصاءات القطاع غير الرسمي

| الدولة | المنهجية |
|---|---|
| الإمارات | تقدير حجم القطاع غير الرسمي في إطار الحسابات القومية، ضمن الأنشطة الاقتصادية. |
| تونس | المسح الوطني للمؤسسات الصغرى الذي يغطي جزءاً هاماً من القطاع غير الرسمي. هناك إمكانية إنجاز مسح تكميلي حول الوحدات الغير المدرجة في السجل الوطني للمؤسسات. أنجز المسح في 2012. |
| الجزائر | الاعتماد على بيانات مسح العمالة لدى الأسر لتحديد حجم العمالة في القطاع غير الرسمي. أنجز آخر مسح في 2016. وفي إطار الحسابات القومية، تستخدم طرق غير مباشرة لتحديد حجم هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. |
| السودان | لا توجد تقديرات إحصاءات لهذا القطاع لعدم وجود مسوح إحصائية في هذا المجال. |
| ليبيا | هناك معايير تُمكن من تصنيف النشاط غير الرسمي. ويتم إعداد استمارة استبيان للحصول على البيانات اللازمة لقياس القطاع غير الرسمي. هناك طريقة غير مباشرة تعتمد على البيانات المالية والنقدية ومقارنة الإنفاق بالدخل العائلي. |
| مصر | هناك التعداد الاقتصادي الذي يغطي جميع الأنشطة داخل المنشآت. كما يعتمد مسح نفقات ودخل الأسر بالعينة للأنشطة التي تتم خارج المنشآت وداخل الأسر نفسها. هناك أيضاً مسح القوى العاملة الذي يضم العاملين داخل وخارج المنشآت. |
| المغرب | المسح الوطني حول القطاع غير الرسمي: اعتماد نظام المسوحات التي تجمع بين الأسر والمنتجين غير الرسميين وتتم عبر مرحلتين: الأولى تحديد عينة من وحدات الإنتاج غير الرسمي اعتماداً على المسح الوطني حول العمالة، والمرحلة الثانية يتم المسح حول الوحدات المنتقاة في المرحلة الأولى. |
| فلسطين | في المرحلة الأولى (مسح القوى العاملة) لتوفير تقديرات عن العمالة غير الرسمية . في المرحلة الثانية تحديد المشاريع التي تصنف على أنها ضمن القطاع غير الرسمي ويتم إنجاز المسح على عينة منها. |

**شكل رقم(2)**

**المصدر: صندوق النقد العربي، إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية/الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية- عربسات/ 8-9نوفمبر 2017، ص6.**

ISSN : 2410-1818

**المطلب الثاني: حجم اقتصاد الظل في العالم- بلدان مختارة.**

تظهر الدراسات التي تجريها المنظمات الدولية لقياس قوى الاقتصاد في العالم وخاصة صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي والمنظمات التابعة لهيئة الأمم المتحدة؛ بأن اقتصاد الظل تزداد معدلاته عاماً بعد عام وخاصة في الدول النامية والدول الشرقية بشكل خاص مثل جمهوريات الإتحاد السوفييتي سابقا؛ فعلى سبيل المثال وليس الحصر؛ بينت الدراسات ونتائج المسح الإحصائي الذي أُجري خلال الفترة من العام 1988 وحتى العام 2000 أن اقتصاد الظل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط كان في الدول النامية يتراوح ما بين 35 إلى 44%، وفي الدول الشرقية يتراوح ما بين 21 إلى 30٪، وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتراوح ما بين 14 إلى 16%؛ ولقد أظهرت نتائج هذه الدراسات -على دول متنوعة من العالم- أن حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كان مرتفعاً في بعض الدول مثل نيجيريا، وتايلاند وبوليفيا، وروسيا، ويوغوسلافيا واليونان وإيطاليا والدول الإسكندنافية وشيلي؛ وكان منخفضاً في دول أخرى مثل سويسرا وأوزبكستان النمسا والولايات المتحدة الأميركية، وسلوفاكيا، وجنوب أفريقيا، وهونج كونج وسنغافورة(الجوراني، عدنان(2011/6/9)اقتصاد الظل الأسباب والآثار

.(www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=262568

وتشير التقديرات إلى أن حجم اقتصاد الظل- على سبيل المثال- في الهند يبلغ حوالي 23% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يبلغ في البرازيل حوالي 16%، وفي جنوب إفريقيا حوالي 30%. وتقدر بعض التقديرات أن حجم اقتصاد الظل في الولايات المتحدة يصل إلى حوالي 8% من الناتج المحلي.

كما وتشير التقديرات إلى أنَ حجم هذا الاقتصاد في إيطاليا يبلغ نحو 23 % من الناتج القومي، وتنخفض هذه النسبة إلى 13% في فرنسا و10 % في بريطانيا، وهي مبالغ ضخمة مقارنة باقتصادات هذه الدول. أما في الدول النامية، فقد تزيد نسبة اقتصاد الظل على 50 ٪ وفي بعض الدول الأفريقية قد تزيد هذه النسبة على 70%(يحيى، 2015، 21).

وتشير بعض التقديرات إلى أن حجم القطاع غير الرسمي في اقتصاديات الدول النامية يمثل نسب تتراوح ما بين 30 إلى70% من إجمالي حجم الناتج القومي لهذه الدول.(جبر، 2015، ص 517).

وفي عام 2018 أظهرت دراسة أصدرها صندوق النقد الدولي تحت عنوان "اقتصاد الظل حول العالم، ما الدروس المستفادة في الـ 20 سنة الماضية"، إن الاقتصادات الخفية تبلغ حجماً أكبر بكثير في أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى وأفريقيا بما يعادل أكثر من40 % من إجمالي الناتج المحلي لدى كثير من البلدان، بينما تتراوح في الشرق الأوسط وآسيا النامية بين 25 و35 % من إجمالي الناتج المحلي. ولا تزال اقتصادات الظل كبيرة رغم تراجعها على مر الأيام، وتشير دراسة لمجموعة البنك

ISSN : 2410-1818

الدولي بعنوان: الظلال القاتمة للاقتصاد غير الرسمي" صدرت في عام 2021 إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يوظف أكثر من 70% من مجموع العاملين - أي نحو ثلث إجمالي الناتج المحلي تقريباً - في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية(البنك الدولي، 2021).

وعلى المستوى العالمي، بلغ المعدل 31.9 %، وجاءت سويسرا أقل الدول في حجم اقتصاد الظل كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت 7.2 % تبعتها النمسا 8.9 %، فيما كانت أعلى الدول بوليفيا بنسبة 62.3%، وزيمبابوي 60.6 %.

وعلى مستوى الدول العربية، أظهرت الدراسة التي شملت 158 دولة حول العالم، أن معدل اقتصاد الظل ارتفع كثيراً في دول مثل مصر 34.24 %، والمغرب 34.1 %، ولبنان 31.58%، والجزائر 30.86 %، فيما بلغ في الإمارات 26.54 %.( جريدة عربي 21، لندن، 2018/7/15).

**شكل رقم(3)**

**المصدر:صندوق النقد العربي،إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية/الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية- عربسات/ 8-9نوفمبر 2017، ص7.**

وفي 8 فبراير 2023 صدر تصريح رسمي عن وزير الاقتصاد في المملكة العربية السعودية أن حجم اقتصاد الظل في السعودية قد بلغ 15% وهو في حالة تراجع (صحيفة مال، https://maaal.com/، تاريخ 8 /2023/2).

وفي سوريا قدر اقتصاديون تنامي اقتصاد الظل، من نحو 30% من حجم الاقتصاد عام 2010 إلى نحو 90% اليوم، تشير الأرقام الرسمية إلى أنّ الاقتصاد غير الشرعي والمرخص، كان يشكل

ISSN : 2410-1818

42% عام 2011 ويستوعب نحو 43% من قوة العمل ويساهم بأكثر من 35% من إجمالي الناتج المحلي.( مجلة العربي الجديد، https://www.alaraby.co.uk/economy/ تاريخ 2022/6/28).

وفي مصر والتي هي من أكبر الاقتصادات العربية حجماً من حيث العمالة والقوة الشرائية والمالية؛ فإن اقتصاد الظل يشكل حجماً كبيراً مقارنة بالاقتصاد الرسمي المسجل؛ حيث تشير الدراسات إلى أن حجم هذا الاقتصاد يبلغ ما بين 40-55% من إجمالي الناتج المحلي (الغايش، 2021ص 1088).

وتشير التقديرات إلى أن حجم هذا الاقتصاد وصل إلى 2.2 تريليون جنيه مصري، وتسبب في ضياع 330 مليار جنيه كضرائب مهدرة (جبر، 2015، 539).

وتعتبر سلطنة عُمان أقل دولة عربية في حجم اقتصاد الظل وفقاً لتصنيف حديث لموقع وورلد إيكونوميكس الإلكتروني ؛ حيث ذكر الموقع أن نسبة الاقتصاد غير الرسمي في السلطنة بلغت 19.8% من حجم الاقتصاد الكلي، وصنفت مع قطر والأردن والبحرين والجزائر باعتبارها الدول العربية التي لديها أقل اقتصاد غير رسمي.

وبلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي في الأردن حسب تقارير الجهات الرسمية؛ كما هو موضح بالجدول أدناه.

| تقارير صندوق النقد الدولي(2011) | البنك الدولي (2011) | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2012) | صندوق النقد الدولي(2018) | مركز القدس للدراسات (2019) |
|---|---|---|---|---|
| 26% | 20.3% | 24.5% | 17.38% | 24.9% |

- **المصدر: أبو شاويش وآخرون، ص 15.**

وعلى الصعيد العالمي ؛ صنفت زيمبابوى أكثر دولة في العالم لديها اقتصاد غير رسمي، بنسبة 64.1 % من حجم الاقتصاد، يليها نيجيريا64%، يليها هايتي بذات النسبة تقريباً( يحيى، 2015، 20).

وجاءت الولايات المتحدة كأقل دول العالم من حيث الاقتصاد غير الرسمي، وبنسبة 7.3 % من حجم اقتصادها، يليها سويسرا يليها النمسا ( صحيفة أثير، 2022/4/11).

ISSN : 2410-1818

والشكل (4) يوضح حجم الاقتصاد غير الرسمي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي على مستوى قارات وأقاليم العالم بأكمله.

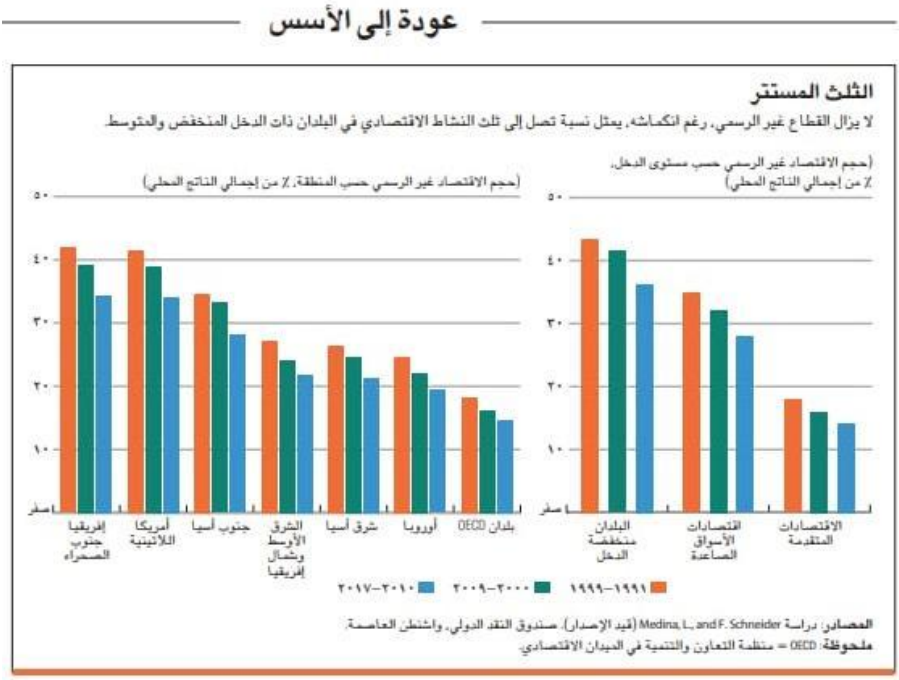


**شكل رقم(4)**

**المصدر: كورين ديليشا وليأندرو ميدينا، (2020) عودة الى الأسس....ما هو الاقتصاد غير الرسمي؟، مجلة التمويل والتنمية.**

إن الاستعراض السابق لحجم اقتصاد الظل في دول العالم المختلفة وتحديداً الدول النامية يعطينا مؤشراً واضحاً على تنامي هذه الظاهرة وتحديداً في تلك الدول غير المتقدمة اقتصادياً، وتزداد تلك الظاهرة في الدول التي تعاني من اضطرابات سياسية وعدم استقرار في أوضاعها الداخلية، وأما في الدول العربية فهناك تفاوت ملحوظ في نسب اقتصاد الظل فيما بينها، حيث أن بعضها يعاني من ارتفاع معدل هذا النشاط كمصر وسوريا، بينما تنخفض النسبة بشكل كبير في الدول ذات المستوى الاقتصادي والمعيشي المرتفع كدول الخليج العربي، وبنسب متوسطة في دول مستقرة كالأردن والجزائر والمغرب؛ وهذا يعطينا مؤشراً واضحاً على إن الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار الاجتماعي هما سبب رئيس لتنامي هذه الظاهرة.

ISSN : 2410-1818

**الخاتمة والنتائج:**

لا شك أن اقتصاد الظل ظاهرة اقتصادية لا يمكن تجاهلها أو التغاضي عنها ؛ فهي واضحة للعيان وظاهرة في كل البلدان، ولها آثار اجتماعية وثقافية واقتصادية وقيمية على المجتمعات الإنسانية، ويبدو أن هذه الظاهرة متفاوتة الحجم من بلد إلى آخر، فهي تزيد في البلدان النامية والفقيرة والتي تعاني من الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار الاجتماعي، وتقل كلما كانت الدولة متقدمة في جميع المجالات، وكلما كانت السلطة قوية وتراقب وتتابع النشاط الاقتصادي ومدخلاته ومخرجاته.

لذا يتوجب على الدول أن تراقب هذه الظاهرة وتحاول منعها لأنها تبتلع الاقتصاد الرسمي في بعض البلدان التي يزيد حجم هذا النوع من النشاط فيها عن 70% من النشاطات الاقتصادية اليومية وهذا يعني أن هناك فوضى اقتصادية واجتماعية تحتاج إلى حل ومراجعة.

ومن خلال هذا الاستعراض البسيط لموضوع اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي والذي يطول الحديث فيه نستطيع أن نقول أنّ هذه الدراسة توصلت إلى النتائج التالية:

1. إن الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة حتمية من الصعب التغاضي عنها أو تجاهلها وهي موجودة في كل دول العالم بنسب متفاوتة.
2. كلما ضبطت السلطات النشاط الاقتصادي كلما قلت ظاهرة الاقتصاد الخفي غير الرسمي.
3. تتفشى ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في المجتمعات النامية والفقيرة وغير المستقرة سياسياً واجتماعياً أكثر من غيرها.
4. تتواجد ظاهرة الاقتصاد الخفي في الوطن العربي بنسب مسيطر عليها وهي موضع اهتمام من قبل الحكومات والسلطات الرسمية.
5. هناك بعض البلدان العربية هي الأقل على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة تواجد هذا النوع من النشاط الاقتصادي كسلطنة عُمان وهذا مؤشر جيد.

**وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين**

ISSN : 2410-1818

**قائمة المراجع:**

**أولا: المراجع العربية.**


- أبو شاويش، رشا وآخرون، (2022)، تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الأردن خلال الفترة 2002 -2022، مجلة الدراسات الأقتصادية التطبيقية، البنك المركزي الأردني، ع2.
- أبو لسين، أحمد المبروك (2006)، الاقتصاد الخفي ماهيته وطرق تقديره وآثاره، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الفاتح، ليبيا، ع 5.
- الإسكوا: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الشعبة الإحصائية، دراسات في الطرق، تحديثات وتعديلات على نظام الحسابات القومية 1993، السلسلة واو/ العدد 2 التنقيح 4، الإضافة1.
- البنك الدولي، دراسة بعنوان: "الظلال القاتمة للاقتصاد غير الرسمي: التحديات والسياسات"، 2021/5/11.
- توهامي، محمد رضا (2020)، أثر الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة في الجزائر، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/المجلد 16، العدد خاص، الجزء 2.
- جبر، المأمون علي عبدالمطلب (2015)، الاقتصاد الغير رسمي في مصر، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، ع 13.
- الحربي، وائل (2021)، الاقتصاد الخفي مفهومه وأشكاله وآثاره.المجلة المصرية للدراسات التجارية، م 45، ع 2.
- الردادي، عبد الله (2023) اقتصاد الظل، جريدة الشرق الأوسط، العدد 16113، تاريخ 9يناير 2023، الرياض.
- السقا، محمد (1995). الاقتصاد الخفي في مصر: مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- سلمان، حيان محمد (2006)، اقتصاد الظل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، محاضرة منشورة دمشق، سوريا.
- شنايدر، فريديريك، إنستي، دومينيك (2002): الاختباء وراء الظلال، "نمو الاقتصاد الخفي"، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 30، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
- صندوق النقد العربي، إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية/الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية- عربسات/ 8-9نوفمبر 2017.
- عبد الجواد، جابر محمد ( 2003)، قياس الآثار الاقتصادية الكلية للاقتصاد الخفي في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة حلوان.
- عبد العظيم، محمد و عبد الله، وليد مصطفى، ( 2014)، الاقتصاد الخفي: قياسه وسياسات مواجهته، تجارب دولية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة كلية التجارة جامعة سوهاج، م 28/ ع2.

ISSN : 2410-1818

- عبد الله، أروى (2009). الاقتصاد الخفي: أسبابه وآثاره. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
- عوض الله، صفوت عبد السلام ( 2002)، الاقتصاد السري دراسة في آليات الاقتصاد الخفي و طرق علاجه، دار النهضة العربية.
- الغايش، علياء محمد (2021)، الاقتصاد الخفي والتوظيف(حالة القطاع غير الرسمي في مصر)، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، الإصدار الثالث، ج2، العدد 6.
- قريف، زينب (2015)، الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية، رسالة ماجستير، جامعة العربي، الجزائر.
- كمال، وحيون (2020)، أهم طرق قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، م16، ع 22.
- مراد، ناصر(2004)، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة، الجزائر.
- مطر، محمد أحمد،(2021)، أثر اقتصاد الظل على كل من التضخم وإيرادات الضرائب في مصر خلال الفترة من 1996 – 2017، مجلة دراسات، م 22، ع2.
- المطيري، حامد. (2012). قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1390هـ(1970م) إلى 1430هـ (2009م). (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- مكتب العمل الدولي (2014) الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، التقرير الخامس، الدورة 103، جنيف.
- ميدينا، كورين ديليشا وليباندرو (2020) ما هو الاقتصاد غير الرسمي؟، مجلة التمويل والتنمية.
- نبيه، نسرين (2008). الاقتصاد الخفي: دار الوفاء، الإسكندرية.
- نجوم، أسامه (2013)، اقتصاد الظل في سورية:حجمه، أسبابه، وآثاره، مجلة عمران، ع 13.
- الهيتي، أحمد حسين، نجم، رفاه عدنان، ( 2010)، ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، ع 81.
- يحيى، عبد السلام فرج (2015)، استخدام نموذج المدخلات والمخرجات في قياس حجم اقتصاد الظل (الاقتصاد غير الرسمي)، مجلة آفاق اقتصادية، العدد الأول.

ISSN : 2410-1818

**ثانيا: المراجع الأجنبية:**


- Friedrich Schneider $ Dominik Enste، (2000)، Shadow Economies and Consequences، Causes Around the World.
- Gutmann, Pierre M. ,(1977), "The Subterranean Economy" , Financial Analysts Journal,
- IMF, (2018), "Shadow Economies Around the World: What Did We Learn over the Last 20 Years", IMF working paper.
- Philip Smith.(1994) Assessing the Size of the Underground Economy.
- Schneider, F. and C.C. Willams , (2013), "The Shadow Economy", IEA, London.


**ثالثا: المواقع الالكترونية:**


- https://www.alroeya.com/207-0/2259556-%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%86%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF
- https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B8%D9%84
- عدنان فرحان الجوراني، اقتصاد الظل الأسباب والآثار، مجلة الحوار https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=262568 المتمدن/العدد: 3391 - 2011.
- جريدة عربي 21، لندن، 2018/7/15 https://arabi21.com/story/1108991/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B8%D9%84-%D9%8A%D9%84%D8%AA%D9%87%D9%85-34-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A-

ISSN : 2410-1818

%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

- مجلة العربي الجديد، تاريخ 2022/6/8

https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D8%A1-
%D8%AA%D8%A8%D8%AA%D9%84%D8%B9-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A

- صحيفة أثير.https://www.atheer.om/archives/589174